بسم الله الرحمن الرحيم

**فاروق حسنين مخلوف**
**استشارى اقتصادي**
وزير مفوض تجارى سابق
الممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجات – جنيف
مستشار فني سابق لرئيس البنك الإسلامي للتنمية – جدة

# (محاضرة)
# في المؤتمر السنوى الثامن
## لرجال الأعمال المصريين العاملين في الخارج

## التصدير والنظام التجاري العالمي

القاهرة: ٢٠٠١/٧/١٧

(فندق شيراتون هليوبوليس)

عنوان مكتب ومنزل : ٢٢ شارع عبد الحميد لطفى – المهندسين / الجيزة (جمهورية مصر العربية)
هاتف مكتب ومنزل : ٣٧٦٢٣٢٢٢ – فاكس مكتب : ٢٢٧٥٥٧٢٢ – ٣٣٤٤٤٢٩

## السيد رئيس المؤتمر

## السيدات والسادة أعضاء المؤتمر

يسعدنى أن ألبى دعوة السيد الدكتور محمد الغمراوى داوود رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، للمشاركة فى هذا المؤتمر المرموق، الذى يعقد ضمن سلسلة المؤتمرات السنوية لرجال الأعمال المصريين العاملين فى الخارج، والتى تتميز دائماً باتساع حجم المشاركة فيها، وخصوصية ونوعية المشاركين، وارتفاع مستوى المناقشات وجّديتها. يضاف إلى كل ذلك فى هذا العام، أهمية الموضوع الذى اتخذه المؤتمر شعاراً له وهو: "الاستثمار والنهضة التكنولوجية"، والذى يعتبر موضوع الساعة

فـــى مصـــر، ومحـــور الاهتمـــام علـــى الســـاحة الاقتصاديـــة الدوليـــة، لا ســـيما فـــى ظـــل التحـــولات الكـــبرى المتلاحقـــة التـــى تحملـــها إلينـــا (العولمـــة)، والتـــى تـــتراجع ونكمـــش فيـــها الحواجـــز والقيـــود والحـــدود.

ويشـــرفنى اليـــوم أن ألقـــى كلمتـــى فـــى المؤتمـــر، فـــى هـــذه الجلســـة المخصصـــة لمناقشـــة موضـــوع: "التصديـــر والنظـــام التجـــارى العـــالمى"، وهـــو موضـــوع يرتبـــط ارتباطـــاً وثيقـــاً ومباشـــراً بشـــعار المؤتمـــر، لأن التصديـــر هـــو أعلـــى مســـتويات التســـويق، والـــذى يعتـــبر - بـــدوره - هـــدف العمليـــة الإنتاجيـــة وذروتـــها. ومعلـــوم أن الاســـتثمار هـــو قـــاعدة الإنتـــاج، والتجـــارة هـــى محـــرك النمـــو، وتتوقـــف القـــدرة

التنافسية للمنتجات أساساً على تطبيق تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة. وهكذا يكتمل المربع الذى نحن بصدد التحرك الذهنى أو العصف الفكرى Brain Storming فيه اليوم، والذى تتكون أضلاعه الأربعة من: الاستثمار، الإنتاج، التصدير، التكنولوجيا.

وإذا أمكن لأى دولة أن تُحْسن تصميم هذا المربع، وتجعل منه منظور رؤيتها للحاضر والمستقبل، وتتخذ منه قاعدة لحركتها الاقتصادية فى الداخل ونقطة انطلاق إلى أسواق العالم الخارجى، فإنها سوف تستطيع أن تدير الحوار مع النظام التجارى العالمى الجديد والتعامل مع حقائقه ومستجداته، بكل ثقة واقتدار، وأن

تنجح فى تعظيم إيجابياته وتحجيم سلبياته، وحماية وتطوير مصالحها فى نطاقه.

**السيد رئيس المؤتمر**

**السيدات والسادة الأفاضل**

إن الموضوع الذى اختارته إدارة المؤتمر، ليكون موضوع حديثى إليكم اليوم، هو بالضرورة أحد الموضوعات التى تعتبر الآن من أهم شواغل العمل الاقتصادى الوطنى فى مصر. وقد اعتبر السيد الرئيس/ حسنى مبارك موضوع التصدير (مسألة حياة أو موت)، وذلك فى خطابه الافتتاحى للدورة الحالية لمجلسى الشعب والشورى. لذلك فإن حديثى اليوم عنه، سواء فى منطلقاته

أو معاييره أو مقترحاته، يدور حول موقع مصر فيه، وما تواجهه لاقتحامه من تحديات ومشكلات محلية وخارجية، وما تبحثه من طرق ووسائل للتعامل معه بنجاح، لتحقيق مصالحها الحيوية على ساحة التجارة العالمية. ومعلوم أن الجهد التصديرى لأى دولة، لم يعد يتحرك اليوم تحت الظروف التقليدية القديمة، وفى حدود تحقيق أهداف محددة مسبقاً للدولة ومجتمع الأعمال، والتى تحكمها تطورات محسوبة أو معروفة فى السوق المحلى وبطيئة التحول فى السوق العالمى، وفى ظل منافسة محكومة أو متوقعة.

إن التصدير والوصول إلى السوق العالمي، يحدث اليوم في بيئة تنافسية سريعة التطوير، وحادة التحويلات، وشديدة الكثافة، وبالغة التعقيد.

**وعلى ذلك فإن الجوانب الرئيسية التي سوف أتناولها في كلمتي – يمكن أن تتلخص فيما يلي:**

**أولاً:** أهمية وجذور وتطور واقع ومشكلات التصدير في الاقتصاد المصري ومداخل بحثها ومحاولات التغلب عليها.

**ثانياً:** استعراض النظام التجاري الدولي الجديد، ممثلاً في الجات / المنظمة العالمية للتجارة WTO، وموقع مصر فيه وكيفية تعظيم استفادتها منه.

**السيد رئيس المؤتمر**

**السيدات والسادة**

**أولاً** – أتناول تطور التصدير في اقتصاد مصر، فأقول أن موقع التصدير كسياسة اقتصادية مصرية، قد تعرض لتقلبات مختلفة، عبر مراحل عديدة ولسنوات طويلة، منذ أن بدأت مصر تنتج سلعاً صناعية من صناعات تحويلية ترتكز غالباً على خامات محلية، وقد ظل موقع هذه الصناعات هامشيا جدا بالنسبة للتصدير، الذي كانت سمته الرئيسية هي السلع الزراعية الغذائية والسلع الزراعية الخام كمواد أولية وبعض الخامات المعدنية. ولم تمتلك مصر لسنوات طويلة أية سياسة رسمية موجهة للتصدير، أو ثقافة تصديرية حديثة، أو خطة لتنويع الصادرات أو الأسواق التصديرية.

وقد قامت حركة التصنيع منذ بدايتها على سياسة إحلال الواردات وليس التوجه للتصدير، وذلك منذ انطلاقها فى بداية الثلاثينيات، وبالتالى فقد رافقتها سياسة الحماية، التى أصبحت بمرور السنين جزءاً لا يتجزأ من البنية الصناعية، فى حسابات قرارات الاستثمار والتكلفة الإنتاجية وهوامش الربح ... إلخ مما حال دون بناء قدرات تصديرية حقيقية للمنتجات الصناعية المصرية، وجعل التصدير لسنوات طويلة منحصراً فى أغلبه فى سلع أولية تقلبت الأهمية النسبية لها فى التركيب السلعى للصادرات، وكان أهمها القطن الخام ثم حل محله البترول الخام الذى احتل مركز الأولوية، بجانب خامات

معدنيـــة وســـلع زراعيـــة ومنتجـــات صناعيـــة محـــدودة.

ثانيـاً – أدى هـذا الوضـع إلى التأثـير سـلباً علـى القـدرة التنافسـية للمنتجـات المصريـة التصديريـة أو المرشـحة للتصديـر، مـن حيـث السـعر والجـودة، فضـلاً عـن ميـل المنتجـين إلى الركـون إلى تصريـف منتجاتـهم فـى السـوق المحليـة الكبـيرة نسـبياً بالقيـاس لحجـم الطاقـات الإنتاجيـة للمشـروعات. وترتـب علـى ذلـك بالتـالى نقـص الخـبرة بالأسـواق الخارجيـة، وضعـف الاتصـالات بـها والمعلومـات عنـها، وتراجـع تكنولوجيـات الإنتـاج التـى لا يحفزهـا أو يفرضـها سـوى

التصدير. ومن هنا كانت بداية ظهور الأمراض المزمنة والتشوهات التى أصابت القدرة التصديرية المصرية لعقود من السنين، ولا زالت تحد من قدرتها على الانطلاق.

وقد زاد على ذلك منذ عقد الستينات تطبيق أنظمة الاقتصاد المركزى، حيث أصبح جانب كبير من التصدير خاضعاً للاتفاقيات الثنائية الإلزامية أو الموجهة، التى يجرى فيها الاستيراد والتصدير دون حاجة لآليات السوق والمنافسة وحسابات الربح والخسارة !!

ثالثاً - جاء عصر الانفتاح الاقتصادى فى حقبة الثمانينات ، ثم تلاه برنامج

التصحيح الهيكلى والإصلاح والتحرير الاقتصادى فى حقبة التسعينات، والذى لا زال مستمراً، ليشهد الاقتصاد المصرى تحولات جذرية تزداد رسوخاً نحو اقتصاد السوق، وصعود دور وأهمية القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية فى مصر. وهكذا أخذ ينطلق وينمو جيل جديد من الصناعة المصرية، التى تضع عيناً على السوق المحلية (بإحلال الواردات)، وعيناً أخرى على السوق الخارجية (بالتوجه التصديرى).

لقد فرضت هذه التطورات على طلائع المنتجين/المصدرين الجدد، أن يبدؤوا مسيرتهم الجديدة وهم محملين برواسب

الأوضاع القديمة للاقتصاد المصرى، التى أخذت تثقل حركتهم، لأن هذه الأوضاع لم تكن مصممة أصلاً لبناء اقتصاد تصديرى كفء حديث، سواء للمنتجات التقليدية أو للمنتجات الصناعية الجديدة غير التقليدية.

وقد كان لذلك نتائجه السيئة فى أكثر من اتجاه وعلى أكثر من جبهة، وهو ما انعكس بالطبع سلباً على أداء مصر التصديرى حتى الآن.

رابعاً - زاد على ذلك حدوث تغيرات كبرى على المسرح الاقتصادى العالمى، تتلخص فى ظاهرة (العولمة)، والتى كانت ذروتها اتفاقية الجات ١٩٩٤ وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة (WTO)،

لتعلن نشوء النظام التجارى العالمى الجديد، الذى يميل ميزانه بشدة لصالح الدول الصناعية المتقدمة، ولا يأخذ فى الاعتبار ظروف وأوضاع الدول النامية، وحدود قدراتها التنافسية فى مواجهة الواردات المتفوقة، وتضعف من نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، ولا تتوافر لها فى الجات الجديدة، المرونات والاستثناءات الضرورية الكافية، التى تعطى لها الفرصة المناسبة لمواءمة أوضاعها مع النظام الجديد.

السيد رئيس المؤتمر

الأخوة والأخوات الأعزاء

لقد كانت قضية التصدير أحد اهتماماتى الرئيسية منذ سنوات طويلة، وتحول اهتمامى إلى تجربة عملية، حين أنشأت أول صناعة حديثة للسيراميك والبورسلين فى مصر، ومنذ مرحلة التخطيط لها ثم بعد بدء الإنتاج والتسويق، لم أنظر إليها كمنتجات بديلة للواردات فقط، بل وموجهة أيضا للتصدير، ودون فصل فى خطوط الإنتاج لهذا الغرض، بين ما هو منتجات تتجه للسوق المحلى أو الخارجى.

وقد تعاظم الاهتمام في مصر بمسألة التصدير للسوق العالمي في السنوات الأخيرة، وبالتحديد اعتبارا من بداية الثمانينات، مع تنوع الهياكل الإنتاجية الصناعية، وامتلاك قدرات تصديرية تنافسية جديدة. وفي هذا المجال كنت قد تشرفت بإعداد دراسة شاملة للجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب حول مشكلات التصدير وحلولها، حددت فيها طبيعة وأهمية التصدير الكبرى كمسألة استراتيجية من مسائل الأمن القومي، تنعكس بصورة شاملة على مجمل الاقتصاد الوطني. وقد راعيت في هذه الدراسة أن ترتكز على مصفوفة شبه حصرية لمشكلات التصدير

وحلولهـــا، تضمنـــت (٧٥) مشـــكلة، و (٦٨) حـــلا لهـــذه المشـــكلات، ووزعـــت كـــلا منـــها فـــى جـــداول تتضمـــن (٦) قطاعـــات مصنفـــة فنيـــا ونوعيـــا، ثـــم قســـمت الحلـــول إلى (٣) مجموعـــات لـــلأدوار، تتـــوزع بـــين الدولـــة والقطـــاع الخـــاص ودور ثـــالث مشـــترك بينـــهما. وقـــد جـــاء ذلـــك التصنيـــف علـــى الوجـــه التـــالى:

القطـــاع الأول: المســـائل التنظيميـــة والتشـــريعية.

القطـــاع الثـــانى: المســـائل الفنيـــة والإنتاجيـــة والتكنولوجيـــة.

القطـــاع الثـــالث: المســـائل الماليـــة والمصرفيـــة.

القطاع الرابع: المسائل الإدارية والإجرائية.

القطاع الخامس: المسائل الخدمية المساندة.

القطاع السادس: المسائل الترويجية والتسويقية.

وقد نوقشت هذه الدراسة في مجلس الشعب في ديسمبر ١٩٩٩، ضمن مناقشات موسعة حول موضوع التصدير، كما نوقشت في الشعبة العامة للمستثمرين (بالاتحاد العام للغرف التجارية) ثم كانت ضمن مراجع ووثائق دراسة أعدها (مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية) بجامعة حلوان، وجاءت تحت عنوان "قضايا أساسية في مجال تنمية الصادرات المصري".

## السيد رئيس المؤتمر

## السيدات والسادة الأجلاء

أنتقل الآن إلى الحديث عن النظام التجارى الدولى، وانعكاساته على حاضر ومستقبل التصدير فى مصر. ومن المعلوم أن هذا النظام يرتكز منذ يناير ١٩٩٥ على (المنظمة العالمية للتجارة) WTO التى تمثل استكمال الضلع الثالث للتنظيم الاقتصادى العالمى، مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وتعتبر (المنظمة) هى الإطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى كافة الاتفاقيات والمواثيق لتى انبثقت عن جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، واشتملت عليها اتفاقية مراكش

التى ألحقت باتفاقية الجات ١٩٤٧ ، وهذه المواثيق هى اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، وثمانية وعشرون اتفاقية وبروتوكول ومذكرة تفاهم. وتغطى اختصاصات (المنظمة) الإشراف على تجارة السلع ، وتجارة الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، ونظام تسوية المنازعات التجارية ، ونظام مراجعة السياسات التجارية ، والاتفاقيات الفنية الأخرى المساندة لتنظيم التجارة الدولية.

**ويمكن حصر أهم الاتفاقيات والمواثيق الجديدة الملحقة بالجات ١٩٩٤ فيما يلى:**

أولا - اتفاق إنشاء المنظمة: يشرف على المنظمة جهاز يسمى (المؤتمر الوزارى) الذى يجتمع مرة كل عامين، ويحل

محله (المجلس العام) الذى يقوم بمهام المؤتمر فى الفترات ما بين دورات انعقاد المؤتمر، وهناك ثلاث مجالس رئيسية للسلع والخدمات والملكية الفكرية، إلى جانب عدد من اللجان المتخصصة التى تشرف على تنفيذ الاتفاقيات المختلفة. وهناك أحكام تنظم العضوية والتعاون الدولى والاستثناءات واتخاذ القرارات.

ثانيا- اتفاق الزراعة: يشتمل على تحويل كافة القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية، يتم تثبيتها ثم تخفيضها، بجانب تخفيض الرسوم الجمركية العادية (الأصلية) على الواردات بنسبة ٣٦٪، والالتزام بفتح الأسواق أمام

السلع، وتخفيض الدعم الممنوح للمنتجين وللصادرات تدريجيا، والسماح للدول بتطبيق إجراءات زراعية لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

ثالثا - بروتوكول النفاذ إلى الأسواق: يتضمن كيفية تنفيذ الالتزامات والمزايا الجمركية التى تقدمها كل دولة، بناء على المفاوضات التى تمت بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين، وتنفيذها على مراحل زمنية، ترتكز على أساس مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، وهى واردة فى جداول ملحقة بـ (بروتوكول جولة أورجواى).

رابعا-اتفاق المنسوجات والملابس: يقضى بإلغاء نظام حصص الاستيراد للمنتجات النسيجية تدريجيا، والتى يجرى تحديدها بموجب اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة (النامية) والدول المستوردة (المتقدمة)، وذلك على مدى عشر سنوات اعتبارا من يناير ١٩٩٥، وذلك على أربع مراحل، ويتضمن الاتفاق قائمة بالسلع التى تخضع لعملية التحرير التدريجى لنظام الحصص الحالية، وأحكاما خاصة بحماية السوق المحلية من تزايد الواردات بشكل يضر الصناعة المحلية، أو يهدد بحدوث ضرر لها.

خامسا-اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة: يشتمل على حظر شروط الاستثمار التى تؤدى إلى تشويه التجارة الدولية، والتزام الدول الأعضاء بعدم اتخاذ إجراءات للاستثمار، تتعارض مع أحكام المادة (٣) من اتفاقية الجات (المتعلقة بالمعاملة الوطنية)، والمادة (١١) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات. وتتضمن أهم القيود المحظورة: إجبار المستثمر الأجنبى على استخدام نسبة محددة من المكون المحلى فى المنتج النهائى، أو إحداث توازن بين صادرات ووارادات المستثمر، أو بيع نسبة معينة من الإنتاج فى السوق المحلى، أو الربط بين النقد

الأجنبى المتاح للاستيراد والنقد الأجنبى العائد من حصيلة التصدير. يضاف إلى ذلك العمل على توفير شروط المنافسة والمساواة بين المشروعات القائمة والاستثمارات الجديدة فى نفس مجال النشاط.

سادسا- اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية: يشتمل على الالتزام بشرط الدول الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية، وتثبيت المبادئ والمعايير الواردة فى الاتفاقيات الدولية القائمة فى مجال الملكية الفكرية، مثل (اتفاقية برن) لحماية الأعمال الأدبية والفنية، و (اتفاقية باريس) لحماية

الملكيـــة الصناعيـــة، و (اتفاقيـــة واشـــنطون) لحمايـــة الدوائـــر المتكاملـــة. وتتضمـــن إلى جـــانب ذلـــك وســـائل ضمـــان فاعليـــة الحمايـــة، التـــى تكفـــل حصـــول صـــاحب الحـــق علـــى حقوقـــه، وضمـــان عـــدم اســـتخدامها بأســـلوب يمثـــل عوائـــق أمـــام التجـــارة المشـــروعة. ويتفـــاوت تـــاريخ بـــدء الالـــتزام بأحكـــام الاتفاقيـــة بـــين الـــدول الأعضـــاء طبقـــا لمســـتويات النمـــو (دول متقدمـــة أو ناميـــة).

سـابعا-اتفـاق الخدمـات: يتضمـن ثـلاث محـاور هـــى: (١) اتفـــاق للمبـــادئ والأحكـــام العامـــة لتجـــارة الخدمـــات. (٢) ملاحـــق تتضمـــن أحكـــام خاصـــة ببعـــض قطاعـــات

الخدمات التى لا تكفى الأحكام العامة لمعالجة سماتها وخصائصها المميزة وهى: الخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوى وانتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات. (٣) جداول الالتزامات المحددة التى تقدمها كل دولة عضو بالقطاعات التى تلتزم بتحريرها، من خلال فتح أسواقها أمام موردى الخدمات الأجانب، سواء بالتواجد التجارى أم لا.

ثامنا- اتفاق الوقاية: يقضى بحق الدول فى اتخاذ اجراءات لحماية صناعة محلية فيها، بفرض حصص أو رسوم إضافية أو سحب التزام بتنازل جمركى سابق.

ويمكن أن تطبق لفترات تتراوح بين ٤ - ٨ سنوات.

تاسعا-اتفاق حظر الدعم: ينظم فرض الرسوم التعويضية على السلعية المدعمة، وكيفية إثبات الضرر، وأنواع دعم السلع الصناعية (الدعم الزراعى تنظمه اتفاقية الزراعة).

عاشرا- اتفاق مكافحة الإغراق: ينظم طريقة تحديد المنتج الذى يؤدى إلى إغراق الأسواق، ومعايير الضرر الذى يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية، وإجراءات مكافحة الإغراق، وكيفية تنفيذها.

حـــادى عشـــر: سلســـلة الاتفاقيـــات المســـاندة:

ويتضمـــن تعديـــلات وتحســـينات علـــى أحكـــام ومـــواد اتفاقيـــة الجـــات، وقـــرارات جولـــة طوكيـــو (الســـابقة علـــى جولـــة أورجـــواى) للمفاوضـــات المتعـــددة الأطـــراف. وتـــتركز أهـــم هـــذه الاتفاقيـــات فيمـــا يلـــى:

١-اتفـــاق العوائـــق الفنيـــة للتجـــارة.

٢-اتفـــاق إجـــراءات تراخيـــص الاســـتيراد.

٣-اتفـــاق تجـــارة الطـــائرات المدنيـــة.

٤-اتفـــاق المشـــتريات الحكوميـــة.

٥-اتفـــاق التثمـــين الجمركـــى.

٦-اتفـــاق إجـــراءات الوقايـــة الصحيـــة.

٧-اتفـاق العوائـق الفنيـة للتجـارة.

٨-اتفـاق الفحـص قبـل الشـحن.

٩-اتفـاق نظـام تسـوية المنازعـات.

ثـانى عشـر: المعاملـة الخاصـة بـالدول الناميـة:

تضمنـت غالبيـة اتفاقيـات جولـة أورجـواى، أحكامـا توفـر معاملـة خاصـة مرنـة، وتمييزيـة لصـالح الـدول الناميـة، وهـى أغلـب أعضـاء الجـات، وأحكامـا أخـرى خاصـة أكـثر أفضليـة للـدول الأقـل نمـوا، والتـى تحددهـا الأمـم المتحـدة طبقـا لمسـتويات دخـول الفـرد فيـها والتعليـم والصحـة والخدمـات الأخـرى.

## السيد رئيس المؤتمر

## السيدات والسادات الكرام

أنتقل الآن إلى استعراض وتقييم موجز لموقع مصرفي نتائج جولة أورجواى، باعتبارها عضوا في الجات من قبل (منذ عام ١٩٧٠)، وإحدى الدول المشاركة بنشاط في المفاوضات منذ بدايتها في مؤتمر (بونتادل إيست)، ثم مؤتمرات المراجعة الدورية وهي مؤتمر (مونتريال) ثم مؤتمر (بروكسل)، وعبر اجتماعات جنيف المستمرة لمفاوضات الجولة على مدى سبع سنوات، إلى جانب العديد من الندوات والحلقات التي عقدت في مختلف الدول المشاركة، لشرح موضوعات وأبعاد وآليات

التفاوض، واجتماعات تنسيق المواقف بين الدول النامية فيها.

## استعراض وتقييم موجز لموقع مصر فى نتائج مفاوضات جولة أورجواى / الجات ١٩٩٤ :

أولا - فى مجال اتفاق النفاذ إلى الأسواق :

يتضمن جدول التزامات مصر بالنسبة للسلع الصناعية، تثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات والملابس، وتخفيضها على أربع مراحل، وتثبيت الرسوم على السلع الصناعية الأخرى بتعرفة تتراوح بين ٥٠٪ - ١٠٠٪ ، وهى نسب أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة حاليا.

وبالنسبة للسلع الزراعية تثبت فئاتها

على بعض السلع بنسب متقاربة، وهى أعلى من الرسوم المطبقة حاليا. وتستفيد صادرات مصر من كافة التخفيضات الجمركية التى تقدمها الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة، التى تمثل أسواقا رئيسية لصادرات مصر، كما تستفيد من تحويل القيود إلى رسوم جمركية، ومن حظر القيود غير الجمركية.

ثانيا- فى مجال اتفاق الزراعة: سوف يتم ربط وتخفيض الرسوم على الواردات الزراعية على مدى عشر سنوات، وهى أقصى فترة مسموح بها. ولا توجد واردات مصرية خاضعة لقيود غير

جمركية (باستثناء الدواجن المذبوحة والزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة والكريمة)، وقد تم تحويل القيود إلى رسوم تتناسب مع متطلبات حماية الإنتاج المحلى. ولا يوجد دعم إنتاج للسلع الزراعية فى مصر يخضع لالتزامات التخفيض. ويتيح الاتفاق لمصر أشكالا من دعم الإنتاج مثل: البحوث، مكافحة الأمراض والحشرات، التدريب، الاستشارات، الفحص، التسويق، البنية الأساسية. وأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية التى سوف تستفيد من الاتفاق هى: القطن، الأرز، الخضروات، الفاكهة، النباتات الطبيعة والعطرية، الزيوت

العطرية. وإذا تأثرت أسعار بعض الموارد الغذائية (خاصة القمح والدقيق ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن)، فإن الاتفاق يسمح بحصول الدول المتأثرة بالآثار السلبية، على مستويات كافية من المساعدات الغذائية (قروض، منح، مبيعات بشروط ميسرة)، وتيسير الحصول على التسهيلات التى تمنحها مؤسسات التمويل الدولية بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية والبنية الأساسية لقطاع الزراعية.

ثالثا- اتفاق الخدمات: قدمت مصر التزامات محددة فى عد من قطاعات الخدمات التى تتناسب مع قدراتها التنافسية،

أو التى تم تحريرها بالفعل منذ سنوات. وقد روعى فى هذه الالتزامات، أن تكون متوافقة مع القوانين والقواعد المصرية التى تحكم تجارتها، دون حاجة إلى إجراء تعديلات فى هذه القوانين، أو تحمل أعباء التزامات تفوق الإمكانات. ومن شأن هذه الالتزامات تشجع الاستثمارات الأجنبية وفقا لأحكام قانون الاستثمار. وقد تضمنت التزامات مصر بعض التزامات التحرير فى القطاعات التالية: البنوك، التأمين وإعادة التأمين، خدمات سوق المال، الخدمات السياحية، خدمات النقل البحرى، خدمات الإنشاءات

والاستثمارات الهندسية. وتتمثل المزايا التى تحصل عليها مصر، فى التزامات التحرير المقدمة من الدول أعضاء الاتفاق، أمام الصادرات المصرية من الخدمات، وخاصة فى القطاعات التى بلغت مرحلة معقولة من النضج والقدرة على المنافسة، مثل فروع البنوك، والمهنيين المصريين والأخصائيين، وقطاع الإنشاءات وخاصة فى الدول العربية الأفريقية (الأعضاء)، والأفراد من الأيدى العاملة اللازمة لتقديم الخدمات، والحصول على التكنولوجيا الجديدة فى القطاعات المحررة ، والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة

الخدمات، والاستفادة من قوانين الدول الأخرى فى تنظيم قطاعات الخدمات بها ومن تجاربها فيها.

رابعا-اتفاق المنسوجات: التزمت مصر بتخفيض الرسوم الجمركية على الألياف والمنسوجات والملابس على مستويات مرتفعة تصل إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٥ . وقد حصلت مصر على ميزة فى الاتفاق، تتمثل فى زيادة الحصص (المطبقة عام ١٩٩٥) خلال عشر سنوات، باعتبارها دولة صغيرة الحجم فى التصدير. وهذه الفترة تعتبر كافية لصناعتنا المحلية النسيجية للاستعداد

لمواجهة المنافسة المحلية، والمنافسة التصديرية فى الأسواق الدولية.

خامسا- اتفاق الوقاية: يسمح لمصر باتخاذ إجراءات وقائية لحماية صناعتها المحلية، من زيادة مفاجئة فى الواردات بما يلحق الضرر بالصناعة لفترة ١٠ سنوات، وإعفاء صادراتها من تطبيق الدول المتقدمة إجراءات وقائية ضدها، إذا كانت لا تتجاوز ٣٪ من إجمالى واردات الدولة التى تتخذ تلك الإجراءات.

سادسا-اتفاق مقاومة الدعم واتفاق مكافحة الإغراق: يسمح (الاتفاق الأول) لمصر بإعفائها من اتخاذ الدول المستوردة

اجـــراءات فـــرض رســـوم تعويضيـــة علـــى الصـــادرات المصريـــة، حيـــث أن النـــاتج القومـــى للفـــرد فـــى مصـــر يقـــل عـــن ألـــف دولار ســـنويا، ويســـمح (الاتفـــاق الثـــانى) لمصـــر بتطبيـــق قواعـــد دوليـــة معـــترف بـــها، ضـــد محـــاولات إغـــراق أســـواقها بمنتجـــات رخيصـــة تلحـــق الضـــرر بصناعاتـــها، بمـــا فـــى ذلـــك إجـــراءات فوريـــة مـــن طـــرف واحـــد لإيقـــاف الضـــرر.

**ويمكن لمصر أن ترفع من مستوى استفادتها من النظام التجارى الدولى الجديد، المتمثل فى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة / الجات بإجراءات ووسائل مختلفة - أهمها ما يلى:**

١- <u>التنسيق بين مواقف الدول النامية</u>

وتكتيل جهودها معا فى الدفاع عن

مصالحها المشتركة في نطاق مؤتمرات ومفاوضات الجات.

٢- دفع خطوات إقامة تكتلات اقتصادية ثنائية وجماعية (مناطق تجارة حرة، اتحادات جمركية، أسواق مشتركة)، مع الدول العربية والأفريقية، حيث تشجع الجات هذه التنظيمات وتستثنيها من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، فضلا عن إمكانية تحرك مصر في نطاق الجات، ضمن ثقل اقتصادى مؤثر، تكتسبه من الارتباط بكيانات أكبر للتكتل الاقتصادى الإقليمى.

٣- تشجيع قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، باعتباره من أهم القطاعات

التى سوف تستفيد من زيادة الحصص وتحرير التجارة، بدءا من فترة الانتقال، وذلك برفع القدرة التنافسية له عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية سعرا وجودة وتطورا، وتخفيض الأعباء المالية التى يتحملها هذا القطاع، وتيسير إجراءات استرداد الرسوم الجمركية للمنتجين (دروباك وسماح مؤقت وتاكس ريبيت)، والإسهام فى نفقات التطوير التكنولوجى والتدريب والتسويق الخارجى، والإفادة من الميزة النسبية للقطن المصرى وشهرته العالمية وتحويلها إلى ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية، تستفيد منها المنسوجات والملابس الجاهزة القطنية والمخلوطة.

٤-دراسة الفرص الجديدة للنفاذ إلى الأسواق التى تتيحها الاتفاقيات، بالتخفيضات الجمركية الكبيرة للسلع الصناعية (بمتوسط ٣٣٪) والسلع الزراعية (بمتوسط ٣٦٪)، وذلك فى أسواق معينة ذات أهمية وسلع معينة ذات أولوية للتركيز عليها، فى نطاق استراتيجيات جديدة للتصدير وخطط للتسويق الحديث.

٥-زيادة كفاءة قطاعات الخدمات من زاوية مواجهة المنافسة الخارجية فى المجالات التى التزمت فيها بالتحرير النسبى، وكذلك من زاوية خدمة الإصلاح الاقتصادى، ومحاولة تعظيم

الاستفادة من القطاعات الخارجية التى حررتها الاتفاقية فى الدول الأخرى الأعضاء، بجهود مصرية منسقة بين الدول ومنظمات الأعمال والجمعيات الأهلية، لتنمية قطاعات وصادرات مصر الخدمية، التى يمكن أن تتجاوز أهميتها مستقبلا صادرات مصر السلعية، ومن أهم هذه القطاعات: البنوك وشركات التأمين والسياحة والمقاولات والاستشارات والخدمات المهنية وحركة العمالة.

٦- تعظيم الاستفادة المصرية فى مجال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، خاصة فى مجال صادرات منتجات

الثقافة المصرية، مثل حقوق المؤلف والناشر، وحق الأداء العلنى، والحقوق المتعلقة بالأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية.

٧- تنشيط الاستفادة من أحكام اتفاق الاستثمارات المتعلقة بالتجارة فى الجات، لجذب المزيد من الاستثمار الخارجى المصحوب بالتكنولوجيا، والذى يتطلع إلى حجم السوق المصرى ذاته، إلى جانب السوق الإقليمى المحرر (انطلاقا من مصر)، وذلك بإجراء التعديلات اللازمة فى مختلف التشريعات حتى تتمشى مع هذه الأحكام الدولية.

٨-الإفـــادة مـــن أحكـــام مكافحـــة الإغـــراق والدعـــم، فـــى الحصـــول علـــى دعـــم دولى لأيـــة اجـــراءات مشـــروعة ضروريـــة، قـــد تتخذهـــا مصـــر فـــى ســـوقها المحلـــى ضـــد الـــواردات لمنـــع المنافســـة غـــير المشـــروعة، والحمايـــة مـــن التطبيـــق التعســـفى لهـــذه الأحكـــام ضـــد الصـــادرات المصريـــة فـــى بعـــض الـــدول، وإقامـــة جـــهاز علـــى أعلـــى درجـــة مـــن الكفـــاءة، للتعـــامل مـــع هـــذه المجـــالات داخليـــا وخارجيـــا، وتقديـــم كافـــة الخدمـــات ذات العلاقـــة بذلـــك مجانـــا أو بتكلفـــة زهيـــدة، للقطاعـــات الإنتاجيـــة والتجـــارة المصريـــة، وليـــس مجـــرد تقديـــم المشـــورة.

٩-توفير الإمكانات والسياسات والموارد اللازمة لرفع مستوى القوى العاملة، وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة، وأنظمة ومعايير الجودة، والمواصفات القياسية الدولية، لرفع كفاءة قطاعات الإنتاج الصناعى والزراعى فى مصر فى أقصر وقت ممكن، حتى تقف على أقدامها فى وجه المنافسة (سعرا وجودة وتسويقا)، وتستطيع زيادة مكاسبها من النظام التجارى العالمى الجديد، بدلا من أن تكون من بين ضحاياه ... !!!

أشكركم لحسن إصغائكم، وأرجو المعذرة للإطالة، وأتمنى التوفيق لمؤتمركم

المرمـــوق، متمنيـــا لكـــم طيـــب الإقامـــة فـــى ربـــوع وطننـــا العزيـــز.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**

★————————★